استهلاك الحشيش في العهد المملوكي : حشيشة الأفراح أم الحشيشة الملعونة ؟

أ. بلقاسم الطبابي
أستاذ محاضر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان
جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر العالم العربي الإسلامي الوسيط
Université de Tunis, FSHST, LR99ES01, LMAIM, 1999

المقـــدمـــة :

اقترن استهلاك وتعاطي مخدر القنب الهندي أو ما عرف في مصر المملوكية "بالحشيشة" بالمتصوفة حتى أنّ المقريزي سماها "حشيشة الفقراء"[1]، وهو أمر قد لا يطابق الواقع إلا بشكل جزئي إذ أنّ انتشار استهلاكها لم يقتصر على هذه الطائفة بل أصبح معمّما فشمل طوائف وفئات اجتماعية أخرى، وبلغ حدّ الظاهرة العامة التي شغلت الجميع ولم يعد بالإمكان إنكارها، وانقسم المجتمع بين مدافع عن استهلاك هذه المادة ومنكر لذلك، بل ومحرض على مكافحتها باعتبارها آفة تنخر المجتمع. ومن الطبيعي والحالة هذه أنّ السلطة الحاكمة لم تكن بمنأى عن هذه "القضية" باعتبار حرصها من ناحية على تأمين الموارد المالية التي تحتاجها، وكذلك لمسؤوليتها المباشرة في حماية المجتمع من كل ما يمكن أن يشكل تهديدا لسلامته من ناحية ثانية. فكيف انتشرت زراعة وتجارة واستهلاك هذه الحشيشة، في أوساط السكان ؟ وما دوافع وخلفيات كل من المناهضين والداعين لمكافحتها من جهة وما حجج الشقّ المدافع عن إباحة استهلاكها من جهة أخرى ؟

1- المقريزي، **الخطط**، دار صادر، بيروت (د- ت)، ج 2، ص 126.

I- إنتاج القنب الهندي (الحشيش) وخواصه الكيماوية :

1- التعريف بنبتة الحشيشة :

أ) بعض اللّبس في الاسم :

يجدر بنا في البداية الإشارة إلى أن تسميات عديدة كانت تطلق على اسم هذه النبتة ومشتقاتها لتعني في نفس الوقت القنب الهندي أو أحد المواد المشتقة منه مما يلقي ببعض الغموض والالتباس، لذلك احتاج إلى بعض التوضيح. فالتسمية الأكثر تداولا وشيوعا في المصادر هي الحشيش أو الحشيشة، ويقصد به ورق القنب الهندي. كما نعثر على تسمية أخرى في المصادر الطبية خاصة هي "الشاهدانج"، وهي كلمة فارسية تعني في الأصل "الثمرة الملكية"، ويقصد بها ثمرة هذه الشجيرة[2].

وقد غلبت تسمية الحشيش في المصادر المتأخرة على هذه الشجيرة وأضحت هي الشائعة والأكثر تداولا، ولا نعرف كيف أصبح هذا اللفظ العربي العام يدل على القنّب الهندي المخدر، وأضحت أوراق هذه الشجيرة مشهورة في المصادر بالحشيشة.

ب) القنب الهندي : تعريفه ومكوناته :

تعريف الحشيش : إن الاسم العلمي لهذه النبتة هو (Cannabis L stavia)، وهي من النباتات الحولية من فصيلة القنّبيات (Cannabaceae)، وهي شجيرة قليلة الارتفاع لا يتعدى ارتفاعها عموما 150 سم، وتتميز بكونها ذات أزهار ذكورية وأخرى أنثوية وسيقان منفصلة.

ويتم عادة التمييز بين صنفين من القنب الهندي وهما القنب المستنبت أو"البستاني" وهو ذلك الذي يزرع، والصنف الثاني هو القنب البري وهو الذي ينبت في البراري، ولئن كانا يشتركان في نفس المكونات فإنهما يختلفان بعض الشيء في الشكل، فالقنب البريّ حسب داود الأنطاكي له «قضبان شبيهة بقضبان التاآ، وهو الخطمي، إلاّ أنها أشد سوادا، والورق شبيه بورق القنّب البستاني، وزهره يميل إلى الحمرة شبيه بزهر النبات الذي يقال له "أبخشيا"، وهو "حشيش الحمار"، ويكون بطول نحو قامتين، ويكون عريض الأوراق كأن الواحدة كف يد وأصابعها ووسطه فارغ[3]. أما

2- Levery (M.), *EI*[2], sv, «Hashîsh», T. III, p. 273-275.

3- عبد الباري (عواطف)، **تذكرة داود**، - النص والتعليق- ، دار الطلائع، القاهرة 1988م، ص 80.

القنّب البستاني فهو أصغر حجما وأوراقه صغيرة وعروقه ضعيفة، وحبّه يسمى القنبس و"يشبه حبّ السمنة"»[4].

أما التركيبة والخواص الكيماوية للقنب الهندي فالدراسات الحديثة تثبت احتواءه على مادة الكنابنين (Canabinin)، وهي مادة سمراء داكنة، كما يحتوي على مادة التتراهيروكابينول (Tetrahydrocanabinol)، ويرمز لهذا العقار المخدر ب(THC)، وهذه المادة ذات تأثيرات تخديرية في الوظائف النفسية "للمتعاطي"، وإذا ما وصل مرحلة الإدمان (Addiction)، فإنه قد يتسبب في إحداث الهلوسة، مما ينتج عنه خلل في المراكز العصبية العليا[5]. وحسب بعض الاختصاصيين في مجال المخدرات فالقنب الهندي يدرج ضمن المخدرات الخفيفة.

وإجمالا فللقنب الهندي أو الحشيشة استخدامات متعددة صناعية وغذائية وعلاجية، إذ يمكن استخدامه لمعالجة النوبات الجنونية الحادة La (folie furieuse) وعديد الحالات العصبية من ذلك تسكين الآلام (Hypnotique) وكذلك كمنوم وكمهدئ وللتخميد ضد الهستيريا (Sédatif) ومخدر (Narcotique) لبعض الاضطرابات العصبية[6]، ويتلخص تأثيره في الحالات العادية في استحداث حالة من النشوة.

وإضافة إلى القنب الهندي، وجدت أصناف أخرى من المخدرات كانت تستهلك إلى جانبه منها الخشخاش واسمه العلمي (PapaverSomniferum). وحسب داود الأنطاكي يراد به النبات المعروف "بأبي النوم"، وهذه النبتة قديمة في مصر، هي من صنف العشب الحولي يستخرج منه الأفيون الذي "يختص به الصعيد"[7]. وتشكل هذه النبتة

4- وجدي (محمد فريد)، **دائرة معارف القرن العشرين**، دار المعرفة، بيروت 1971م، مجلد 7، ص 590. المقريزي، **الخطط**، دار صادر، بيروت (د-ت)، ج 2، ص 128. **تذكرة داود**، ص 80.

5- سويف (مصطفى)، **المخدرات والمجتمع**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 205، الكويت 1996م ص 20-24.

6- سويف (مصطفى)، **نفس المرجع**، ص 26 .Levery (M.), *EI2*, sv, «Hashîsh», T. III, p. 274.

7- البغدادي، **الإفادة الاعتبار...**، تحقيق أحمد غسان سبانو،دار قتيبة،دمشق1984، ص 31. ابن مماتي (الأسعد)، **قوانين الدواوين**، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991، ص 79. ابن الأخوة، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تصحيح روبن ليوى، كمبردج 1937، ص 123.

جزءا من المشهد الزراعي بمصر وتحديدا بلاد الصعيد[8]. ومن العقاقير المخدرة التي تذكرها المصادر والتي لا نعرف بالتدقيق مدى انتشار زراعتها أو استهلاكها "مخدر الكيف"[9] و"البروش"، فمحمد بن محمد بن عبد السلام الخروبي وهو من فئة العلماء "كان متكيفا يأكل البروش والأفيون، لا يكاد **يصحو** منه"[10]. ويبدو أن هذا الصنف أخذ شهرة وشيوعا في بلاد الشام في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد العثماني[11]. لكن متى بدأ استخدام وانتشار استهلاك الحشيشة في مصر ؟

يبدو أن كلمة "حشيش" استخدمت لأول مرّة عند الكتاب العرب في أواخر القرن 11م بعد أن كانت كلمة "بانج" هي الشائعة[12]. ولابد من التذكير بفرقة الحشاشين الإسماعيلية التي كان يشاع أنّ أفرادها يستهلكون هذه المادة. وقد أورد المقريزي روايات بشأن "قصة اكتشاف الحشيشة" وانتشارها في بلاد الشرق في القرن السادس للهجرة منها نسبة هذا "الاكتشاف" للشيخ حيدر الإسماعيلي أحد شيوخ الصوفية، مستشهدا بقصيد شعري يمتدح فيه الأديب محمد بن علي بن الأعمى الدمشقي الحشيش مطلعها :

دع الخمر واشرب من مدامة حيدر *** معنبرة خضراء مثل الزبرجد[13]

لكنّ روايات المقريزي لا يعتدّ بها كثيرا، إذ أن الحقيقة التاريخية تؤكد أن استخدام القنب الهندي لأغراض شتى خاصة منها الطبية والعلاجية في مصر يعود إلى عهود سحيقة[14]، وهو ما يذهب إليه المقريزي نفسه حين يذكر أنّ استعمالها قديم جدا[15].

وعلى كل فإن إشارات واضحة في المصادر تبين أن الحشيش كان يستهلك في مصر منذ العهد الأيوبي، وربما كان ذلك في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، فابن البيطار(1197-1248م) هو أول عالم نبات عربي

8- **الخطط**، ج 1، ص 28. ابن الإخوة، **نفس المصدر**، ص 123.

9- الحنبلي، (ابن العماد)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، القاهرة 1351 هـ ،ج 8، ص 11.

10- **نفس المصدر**، ج 8، ص 380.

11- نعيسه، (يوسف جميل)، **مجتمع مدينة دمشق** 1772-1840م، دمشق 1986م،ج 2، ص 736.

12- سويف، (مصطفى)، **نفس المرجع**، ص 40.

13- **الخطط**، ج 2، ص 126-127.

14- Levery (M.), *EI*[2], sv, Hashîsh», T. III, p. 274.

15- **الخطط** ج 2، ص 126-127.

يذكر زراعة الحشيش في مصر[16]، وفي أوائل القرن الثالث عشر الميلادي كانت هذه النبتة قد انتشرت في فارس والشام ومصر على حد قول المقريزي، الذي يذكر نقلا عن ابن عبد الظاهر أنّ "البستان المعروف بـ"الكافوري" ،"لم يزل إلى سنة إحدى وخمسين وستمائة، فاختطت البحرية والعزيزية اصطبلات وأزيلت أشجاره، قال : ولعمري إن خرابه كان بحق، فإنه كان عرف بالحشيشة التي يتناولها الفقراء والتي تطلع به ويضرب بها المثل في الحسن."[17]. ويظهر من خلال مصادرنا أنّ إنتاج واستهلاك الحشيش تواصل طيلة العهد المملوكي.

ومع ذلك فإن هنالك من يلقي باللائمة على بعض مغول العراق في انتشار استهلاك هذا المخدر الخطير في بلاد الشام، وذلك حينما فرّ حاكمها أحمد بن أويس إلى هذا الإقليم، ثم انتشر في غيره من جهات السلطنة[18]. فهل يعني ذلك أنّ زراعة الحشيش أصبحت جزءا من المشهد الزراعي في بلاد المماليك أم أنّه كان مقتصرا على مناطق بعينها على شاكلة الخشخاش والأفيون ؟

2- زراعة الحشيش ومناطق إنتاجه :

لا نعثر في مصادرنا على معطيات تخص المناطق التي تنتشر بها زراعة الحشيش في مصر، ولعل ذلك يعود لكون كل أراضي الوادي والدلتا كانت ملائمة لزراعته. ويفهم هذا ضمنيا من المعطيات المتوفرة، فبيئة مصر الدافئة ووفرة المياه بها كانت توفّر الشروط الملائمة لتعاطي هذه الزراعة[19]، وقد أسلفنا القول أنّ ابن البيطار ذكر أنّه لم ير القنب الهندي بغير مصر، وأنّه كان يزرع في البساتين، ويسمى عندهم بالحشيشة[20].

ورغم عدم وجود تفاصيل عن هذه الشجيرة، فإنّنا نظفر بإشارات مقتضبة عنها تخص العاصمة الملوكية، إذ تذكر المصادر مواضع بهذه المدينة اشتهرت بإنتاج أو بيع الحشيش، وأماكن أخرى كانت تزرع فيها بصفة عرضية. ويذكر المقريزي في هذا الصدد أنّ العديد من منتزهات

16- سويف، (مصطفى)، **نفس المرجع**، ص40-41.- **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد7، ص440 .

17- **الخطط**، ج2، ص28.

18- ابن صصرى(محمد بن محمد)، **الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية**، تحقيق وليم برنر، بركلي 1963، ص 146.

19- **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد 7، ص 442.

20- ابن البيطار، **جامع المفردات**، ج 4، ص 39.

القاهرة كانت معروفة بترويج الحشيشة من ذلك موضع يسمى "الجنينة" بأرض الطبالة اشتهرت بكونها مكانا لبيع الحشيشة يتردد عليها المستهلكون لهذه "الشجرة الخبيثة"[21]، كما اشتهرت منتزهات أخرى بالقاهرة بكونها مواضع لاجتماع "أهل الخلاعة والتهتك"، كما تنعتهم المصادر. ومن أقدم المنتزهات التي كانت معروفة منذ العهد الأيوبي بزراعة وتجارة الحشيش "البستان الكافوري" الواقع بخط الكافوري إذ "كان عرف بالحشيشة التي يتناولها الفقراء"، ففي عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب صدر أمر للوزير جمال الدين موسى بن يغمور بأن يمنع من زرع الحشيشة "بهذا البستان"[22].

وفي أواخر العهد المملوكي، وقع حدث مثير بين سكان الحاضرة المصرية ففي أحد المنتزهات المشهورة والمسمى "بركة الرطلي"، "زرعت هذه السنة -915 هـ - حشيشا، وهذا لم يتفق قط، وكان الذي زرع الحشيش كمال الدين بن قوسان، وقد استأجر أرض بركة الرطلي، فكان كل من يدخل إليها يبتهج بذلك.... فجاءت إليها الناس أفواجا يتفرجون على ذلك الحشيش"[23].

على أنّه لا يمكننا في حدود المعطيات المتوفرة تقديم تفاصيل قاطعة عن مناطق إنتاجه ولا عن كيفية زراعته ونموه وجنيه، ولعل الإنتاج في هذه الحاضرة الضخمة كان محدودا، وكانت كميات أكبر تجلب من جهات مصريّة أخرى بغاية الترويج.

II- انتشار الاستهلاك والتعاطي :

يمكن القول باطمئنان أنّ انتشار استهلاك الحشيشة أمر واقع ومؤكد في مصر، وتتوفر بهذا الصدد معطيات هامة نسبيا لكنها تقتصر على الحاضرة المملوكية وهي تتعلق خاصة بطرق وأساليب الاستهلاك وبالمتعاطين للمخدر.

1- طرق متنوعة لاستهلاك تصل حد الابتكار :

يتم استهلاك وتعاطي الحشيش بطرق مختلفة، ويرتبط ذلك بطريقة إعداد وتحضير المادة الخام، وتستخدم المصادر ألفاظا عدة لوصف وتحديد كيفية وعملية أو طريقة الاستهلاك. ومن الألفاظ الأكثر تداولا واستعمالا لفظ

21- **الخطط**، ج 2، ص 128.

22- **نفس المصدر**، ج 2، ص 28.

23- ابن إياس (محمد بن أحمد)، **بدائع الزهور**، قيسبادن 1975، ج 4، ص 156.

"أكل"، ويقصد به تناول أوراق الحشيش خاما، وأيضا حينما يتم تجهيزه وإعداد وقد جاء في قصيد لمحمد بن عفيف التلمساني عن الحشيش ما يلي :

ما للحشيشة فضل عند آكلها *** لكنه غير مصروف إلى رشده[24]

ومن الألفاظ الأخرى المستعملة "الابتلاع"[25]، ومن الألفاظ الأخرى لكنها أقل تداولا في المصادر وتدل على أن هناك إعدادا وتجهيزا لهذه المادة المخدرة أو مزجها بمادة أو مواد أخرى كلمة "تناول"، فكان الأمير محمد بن قرمان "يتناول المعاجين المفرحة"[26]، كما استخدمت ألفاظ مثل "المضغ والاستفاف والاستعمال"[27].

وبخصوص كيفية إعداد المخدر للاستهلاك، فبناء على ما تقدّم فإن الحشيشة كانت تستهلك في حالات كثيرة في شكلها الخام أو الطبيعي، إلاّ أن المروجين للمخدر أو المستهلكين كانوا يسعون "لتصنيعه" لوحده أو بإضافة مواد أخرى لجعله أكثر استساغة ومجلبة للمتعة واللذة، فتم تطوير أشكال إعداده وتقديمه تمشيا مع رغبات وأمزجة الزبائن. وقد أشار المقريزي إلى ذلك باعتبار أن "أمزجة الناس تختلف في أكله، فمنهم من لا يقدر أن يأكله مضافا إلى غيره، ومنهم من يضيف إليه السكر أو العسل أو غير ذلك من الحلاوات"[28]، لذلك فعلاوة على تناول أوراق الحشيش خاما كان بعضهم يكتفي بعملية إعداد وتجهيز بسيطين للحشيش قبل عرضه للاستهلاك، فكان "عبد الله المجذوب يصحن الحشيش في خرائب الأزبكية بالقاهرة، إذ كان من كرامته أن من أخذ من حشيشه وأكل منه يتوب لوقته"[29]، غير أن الطريقة الأوسع انتشارا هي أن يتم إعداده في شكل "أقراص ومعاجين" بدون إضافة مواد أخرى فكان من عوائد بعض فقراء الصوفية "طبخ الورق طبخا بليغا ودعكه باليد دعكا جيّدا حتى يتعجن، ويُعمل منه أقراص"[30]، على

24- ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، دار الكتب العلمية، بيروت 1992، ج 7، ص 381.

25- **الخطط**، ج 2، ص 128.

26- العيني، (بدر الدين)، **عقد الجمان**، تحقيق عبد الرازق الطنطاوي القرموط، الزهراء للإعلام، القاهرة 1989م، ص 207.- **الخطط**، ج 2، ص 25-26.

27- **الخطط**، ج 2، ص 128. الحنبلي، (ابن العماد)، **شذرات الذهب**، ج 8، ص 276.- ابن تغري بردي، **بدائع الزهور**، ج 4، ص 77، ج 5، ص 124.

28- **الخطط**، ج 2، ص 128.

29- ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج 8، ص 221. (عام 937 هـ)

30- **الخطط**، ج 2، ص 128.

أن موادا أخرى قد تضاف إلى المادة الأولية لصنع أقراص أكثر استساغة، حيث اشتهر فقراء الصوفية بتجهيز أقراص تتركب من ورق الحشيش مع إضافة مقادير من الأفاويه أو مواد سكرية تجعلها حلوة المذاق "فمنهم من يجففه ويحمصه ويفركه باليد ويخلط به قليلا من سمسم مقشور وسكر، ويستفه ويطيل مضغه فإنهم يطربون لذلك"[31].

ولعل الإقبال على هذه البضاعة ورواجها في القاهرة دفع البعض ولغايات تجارية لابتكار أصناف جديدة من الأقراص الحاوية للحشيش وتعقدت طريقة الإعداد وتنوعت المواد المضافة فاشتهرت "العقدة" التي ابتكرها أحد "ملاحدة العجم" على حد قول المقريزي "الذي صنع الحشيشة بعسل خلط فيها عدّة أجزاء مجففة كعرق اللفاح ونحوه وسماها العقدة وباعها بخفية فشاع أكلها وفشا في كثير من الناس مدّة أعوام فلما كان في سنة خمس عشرة وثمانمائة شنع التجاهر بالشجرة الملعونة فظاهر واشتهر أكلها وارتفع الاحتشام"[32]، وحتى على المستوى الطبي والعلاجي كان الأطباء ينصحون لمن يستهلك الحشيش للتداوي والعلاج "أن يأكله مع اللوز أو الفستق أو العسل أو الخشخاش ويشرب بعده السكنجبين"[33].

كما أن هذا المخدر وغيره كان يستهلك في شكل قطع أو أقراص يمزج بأشربة وخاصة الخمر والنبيذ أو أطعمة أو فواكه، ونجد صدى ذلك خاصة بعض حكايات ألف ليلة وليلة[34]، كما يتم مزج الحشيش بمخدر آخر بإضافة مادة حلوة المذاق[35]. وتتعرض المصادر أحيانا إلى مقادير الاستهلاك وهذا المقدار الذي يكون مفعوله مؤكدا هو الدرهم[36]، لكن لا نعرف بالضبط مقدار هذه الكمية وممّا جاء في ذلك :

قم عاطني خضراء كافورية *** يكتب الخمر لها جندها
يغدو الفقير إذا تناول درهما *** منها تيها على الأمراء.

31- **نفس المصدر**، ج 2، ص 128.
32- **نفس المصدر**، ج 2، ص 129.
33- عبد الباري، (عواطف)، **المرجع السابق**، ص 80-81.
34- **ألف ليلة وليلة**، مثال الليالي : 60، 154، 158، 179، 269، 305 و840.
35- **نفس المصدر**، الليلة 305، ص 25. **الخطط**، ج 2، ص25.
36- **الخطط**، ج 2، ص 25.

ويبدو أن تجاوز مقدار درهم أو درهمين يوقع المستهلك في ما يمكن أن نسميه بالكمية الزائدة بتناول "درهم أو درهمين" حتى أن من أكثر منه يخرجه إلى حد الرعونة "[37]. وإذا كان المخدر رائجا طيلة هذا العهد فما هي انتماءات المستهلكون ؟

2- مستهلكـون من كل الفئات الاجتماعية :

مما توفر من معطيات يبدو أن استهلاك وتعاطي المخدرات كان عاما لكل الفئات الاجتماعية من خاصة وعامة، ولشرائح عمرية مختلفة من الشباب إلى الشيوخ، على أنّ المصادر تركز على المجموعات التاليّة :

أ- **الصوفية** : تعزوا المصادر اكتشاف الحشيش واستهلاكه وانتشاره إلى فقراء الصوفية كمساعد على مجاهدة النفس والتجرد للعبادة وصفاء الذهن، وسماها المقريزي "بحشيشة الفقراء" كما أنها نسبت إليهم، ولاشك أن في هذه التسمية دلالات واضحة على عموم تعاطي هذه الطائفة للحشيش واشتهارهم بها شرقا وغربا، لكن الأكيد أنّ المتصوفة من مختلف الفرق كانت لا تستنكف من استهلاك الحشيشة، بل إنّها أصبحت عند جماعات منهم من مسلزمات الحياة الجماعية أو ما يسمى "بالمعاشرة" أي تلك الحلقات التي يعقدها المنتمون للطريقة، أو بشكل منفرد عند الخلوة كل ذلك بغية المساعدة على "ذهاب الغم والتفريج عن النفس وجلب المسرة والانشراح" والحصول على الطمأنينة الروحية والبحث عن الكشف والتجلي والتسامي عن اللذات الدنيوية مثل الشهوة الجنسية وإطفاء جذوة هذه الشهوة والوصول إلى درجة "السطلة" والذهول، أو هكذا يعتقدون، فكانت تعتبر في بعض الأحيان كل وسيلة صالحة لبلوغ نشوة الغيبوبة بواسطة المخدرات ومنها الحشيشة[38]. وتجاوز استهلاك المخدرات دائرة المتصوفة ليشمل باقي فئات المجتمع ومنهم :

ب- **فئة الأعيان** : أقبل أفراد من مختلف الشرائح المكونة لهذه الفئة على استهلاك وتعاطي المخدر، وكان الإستهلاك والتعاطي منتشرا في أوساط الطبقة الحاكمة من عسكريين ومدنيين على السواء، ويبدو أن العديد من السلاطين كانوا ممن يتعاطون المخدرات، فعند تعداد فضائل بعض

37- **نفس المصدر**، ج 2، ص 128.

38- Gardet (L.), *Les Hommes de L'Islam*, Paris 1977, p.272.

السلاطين والإشادة بخصالهم ومناقبهم كان من ضمنها "صيانة النفس بالتعفف عن استهلاك ماتسميه بعض المصادر "بالقاذورات المحرمة"، فالسلطان قايتباي "كان متقيا لنفسه، لم يشرب خمرا، ولا كان يستعمل شيئا من الأشياء المخدرة"[39]، مما يعني ضمنا أن غيره من السلاطين كان يقبل على ذلك ويبدو أن حكاما مسلمين آخرين مجاورين للسلطنة كانوا يتعاطون مخدر الحشيش "فكان أحمد باك ببلاد الروم يتناول المعاجين المفرحة، في حين كان أحمد بن أويس يتناول وصحبه الحشيش أثناء إقامتهم بالشام، ولا يرون حرجا في ذلك[40]. كما شاع عن الجند العثماني استهلاكه الحشيش عند دخوله القاهرة مضافا إليه الخمر والبوزه"[41].

فهل يمكن أن تسحب هذه الظاهرة على الجند المملوكي خاصة في الطور الأخير من عمر السلطنة المتميز بالتفسخ الشديد للمؤسسة العسكرية في الحقيقة لا نجد إجابة مقنعة عن ذلك ؟.

ولم يقتصر الأمر على بعض سلاطين وفئة الأمراء المماليك، ففي معرض تعداد فضائل ومناقب بعض الأمراء تذكر من جملتها تعففهم عن "القاذورات والمعاصي"[42]، وكان كتاب الدواوين من مختلف الرتب من ضمن هؤلاء المتعاطين للمخدر "العجيب" فكاتب السر ابن البارزي كان يتعاطى الحشيشة[43].

والطريف أن أحد كتاب الدواوين استأجر أرضا ببركة الرطلي ليزرعها حشيشا، ولا ندري إن كان قد فعل ذلك لتحقيق أرباح مجزية أو لاستهلاكه الشخصي إذ يصف أصحابه من الكتبة الذين جاءوا للفرجة بأنهم من الحشاشين[44].

والملفت للانتباه أن العديد من الأعيان من فئة العلماء سواء أكانوا من الفقهاء والقضاة والمدرسين كانوا يتعاطون أصنافا عدّة من المخدرات،

39- المقريزي، **السلوك**، ج 7، ص 89 -90.

40- العيني، **المصدر المذكور**، ص 207. ابن صصرى، **الدرّة المضيئة**، ص 146.

41- ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 5، ص 124.

42- المقريزي، **السلوك**، ج 6، ص 371 . ج 7، ص 104.

43- ابن إياس، **نفس المصدر**، ج 4، ص 285.

44- **نفس المصدر**، ج 4، ص 156.

وكان بعضهم قد بلغ مرحلة الإدمان[45]. ولعل من الأسباب المفسرة لذلك عدم وجود إجماع تام على تحريم الاستهلاك.

ويوصف بعض "المتعاطين" للمخدر بأنهم من أهل الخلاعة وذوي البطالة وأهل السخف...[46] ولهذه الكلمة دلالتها الواضحة، إذ يقصد بها أولئك المقبلون على حياة المجون ضاربين عرض الحائط بالمحظورات والموانع والقيم الاجتماعية والدينية همهم التمتع بمباهج الحياة الشرعية وغير الشرعية من الوجهة الدينية والإسراف في ذلك دون خشية من نظرة المجتمع لهم. وهؤلاء من الفتيان الذين ينتمون إجمالا للفئات الموسرة يتميزون بإقبالهم على الحياة مع أن ذلك لا يعني دائما وبالضرورة من فئة الشباب أو من فئة الأعيان، على أن العامة تنعت بعد الصوفية بالإقبال على استهلاك الحشيش.

ج- **العامـة** : لا تلتفت المصادر إلى هذه الكتلة السكانية إلا بصورة عرضية ومع ذلك فإنها توفر بعض المعطيات عن مستهلكي المخدرات من بين فئات وشرائح العامة المنسيين. والملاحظ أن هذه المصادر تعتبر أن استهلاكها من قبل الأعيان أمر لا يليق بهم، إذ هو من الرذائل التي تتناسب مع "وضاعة العامة"، ويتساوى عندها الأعيان والعامة بل تجعلهم يتساوون مع الفئات الدنيا من العامة، فيقول المقريزي في هذا الصدد : "وما شيء أفسد لطباع البشر منها لاشتهارها في وقتنا هذا عند الخاص والعام بمصر والعراق والروم"[47].

والأمر الذي لاشك فيه هو انتشار استهلاك الحشيش عند العامة بالأساس، حيث تنعت المصادر المستهلكين له من هذه الفئات الشعبية بأقذع النعوت، فهذه الحشيشة كان "يبتلعها أطراف الناس ورذلائهم"، وتؤكد المصادر على أن المتعاطين هم عادة من "أرذل الناس"[48]. وهو موقف يشي ببعد "طبقي" لا لبس فيه. وفي بعض الحملات التي قامت بها السلطة على بعض مواضع البيع والاستهلاك نلاحظ حضورا لافتا لأفراد من هذه الفئات خاصة الهامشية منها، ففي حملة قام بها "الأمير سودون الشيخوني سنة

45- ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج 7، ص 40. ج 8، ص 11-12، ص 276 .
46- **الخطط**، ج 2، ص 126 و143 و154.
47- **نفس المصدر**، ج 2، ص 126.
48- **نفس المصدر**، ج2، ص 128.

786 هـ على مرتادي الجنينة من حكر بولاق أتلف "ما هناك من هذه الشجرة الملعونة، وقبض على من يبتلعها من أطراف الناس ورذلائهم، وعاقب على من فعلها بقلع أضراس كثير من العامة"[49].

كان استهلاك هذه المادة المخدرة مجلبة للفضيحة الاجتماعية، حيث نعت المتعاطون للمخدر بأقذع النعوت من الوضاعة والحقارة، كما يقول المقريزي : "عهدناها وما يرمى بتعاطيها إلا أراذل الناس ومع ذلك فيأنفون من انتسابهم لها لما فيها من الشنعة"[50]. ويتقدم العامة الحرافيش وهم من الشرائح الاجتماعية الدنيا والهامشية والخطيرة في المجتمع القاهري وكانوا يتمتعون بسمعة سيئة فيبدو أن الحشيشة كانت رائجة في هذا الوسط.

إذا كان الاستهلاك معمما على كل الفئات الاجتماعية والمهنية دون استثناء، فأحد الأعيان من العلماء ومن عائلة من العلماء كان قد "أقبل على صحبة الحرافيش والتشبه بهم واستعمل ما عندهم من الفهم في الخلاعة والمجون، وكان يأكل معهم الحشيش"[51].

ومن الصعب جدا البحث في دوافع تفشي هذه الظاهرة إذ ليس بحوزتنا ما يكفي من معطيات تخول لنا البحث في أسباب الإقبال الكبير على تعاطي المخدرات ، لذلك ليس أمامنا سوى بعض الافتراضات التي لا يمكن أن تكون إجابات مقنعة بشكل حاسم فيذهب بعض الدارسين المعاصرين إلى أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مجسمة في فقر وبؤس قطاعات واسعة من السكان إضافة إلى استبداد نظام الحكم وظلمه كانت تدفع بهؤلاء إلى الفرار من قسوة الحياة بالارتماء في المسكرات والمخدرات لعلهم يجدون فيها السلوى خاصة الفئات الأكثر هشاشة من العامة[52].

والحقيقة أن هذه الدوافع لا تقدم سوى إجابة جزئية عن مدى تفشي الظاهرة وتحولها إلى آفة اجتماعية، فلا يمكن دائما أن يكون الفقر والظلم وراء ذلك لأنّ أفرادا وجماعات من المتعاطين كانوا في وضع مادي وأمني

49- **نفس المصدر**، ج 2، ص 128.

50- **نفس المصدر**، ج 2، ص 128.

51- العيني، **عقد الجمان...**، تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة 1988،ج 2، ص 389-390. (حوادث سنة 688هـ). - ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 7، ص 377.

52- عاشور، (سعيد عبد الفتاح)، **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**، القاهرة 1962م، ص 174-175.

مريح، فكيف نفسر إقبال هؤلاء على استهلاك الحشيش وغيره من المخدرات ؟

لا شك أيضا أنّ وراء إقبال المتصوفة مثلا دوافع أخرى كالبحث عن طمأنينة روحية قد لا يجدونها في العبادات اليومية التي يرونها غير كافية والبحث أو عن سعادة روحية مفقودة في نطاق "السعي للوصول إلى الحقيقة التي مصدرها الوجدان".

كما أن الأزمات الشخصية أو لنقل الحالة النفسية السيئة للبعض قد تدفعهم إلى تعاطي المخدرات، ولا يمكن أن نغفل دور الرغبة في خوض تجربة جديدة بكل النتائج المترتبة عنها ويهم هذا الأمر بالخصوص فئة الشباب المندفع نحو المغامرة والإقبال على الحياة، على أن الرغبة أيضا في تنويع اللذات الحسية وغير الحسية قد تكون هي أيضا دافعا قويا خاصة لدى الفئات الموسرة عموما والشرائح العليا من الطبقة الحاكمة، وأخيرا فإن اللامبالاة بالموانع الدينية أو لبعضها ليست بعيدة عن تقديم بعض من الإجابة لهذه الظاهرة فكل ممنوع يصبح مرغوبا فيه، فلكل فرد أو جماعة من أبناء هذه الفئات دوافعه الخاصة به، وعلى كل فإن الباحثين عن هذه البضاعة "السحرية" لن يجدوا مشقة كبيرة في الحصول عليها.

نشير في البداية إلى أنّ بيع وترويج العقار المخدر لم يكن إلا في حالات المنع الحكومي أمر عادي كأي بضاعة أخرى، فإذا اقتصرنا على العاصمة مصر والقاهرة التي تتوفر بشأنها مادة هامة نسبيا بشأن هذه النقطة مقارنة بمناطق مصر الأخرى. وكان مستهلكو الحشيش وغيره من المخدرات يجدون بغيتهم في العديد من الأماكن بالقاهرة إذ يتبين لنا أن هنالك مواضع إنتاج وبيع واستهلاك ثابتة ومعلومة في العاصمة المصرية وهو ما يتردد في المصادر وهي "أماكن الفساد" ويبدو أنها معلومة من قبل السلطة[53] فاشتهرت مواضع بالقاهرة مثل منتزه الجنينة من أرض الطبالة وروضة حليمة[54]، بل أن شاطىء النيل بالقاهرة الكبرى كان مكانا للتنزه والمجون بوجود "أخصاص" لهذا الغرض[55]، ونقاط بيع واستهلاك مثل بعض المنتزهات التي اشتهرت في القاهرة بأنها مواضع يتردد عليها أهل

53- المقريزي، **السلوك**، ج 6، ص 495 وج 7، ص 185 و347.

54- **الخطط**، ج 2، ص 128 و186.

55- **السلوك**، ج 6، ص 413 (حوادث 820هـ).

"الخلاعة والمجون ومنهم متعاطو الحشيش، وثمّة أماكن قارة بالقاهرة لبيع هذا العقار عند باب اللوق[56]، وأماكن ثابتة للتعاطي "الخمارات وبيوت المسكرات[57] والحانات وبيوت الفسوق"[58] حسب قول ابن إيّاس، وكما أنّ هنالك أماكن عرضية وظرفية للإنتاج وخاصة للبيع أو الاستهلاك.

وكان يسهل على السلطة حينما يعن لها التصدي لانتشار المخدر ومنع بيعه واستهلاكه أن تتوجه مباشرة إلى هذه المواضع (المريبة) لمهاجمتها وإتلاف المزروعات والمعروض منها للبيع، وتحولت بعض المعالم التي غيرت صبغتها مثل المارستان المؤيدي الذي تحول إلى مأوى للحشاشين وعمل الفواحش. وأصبح التاج مأوى للحشاشين والفسقة[59]. وقد أدى الاستهلاك والتعاطي واتساع نطاق الظاهرة إلى ردود فعل ومواقف متباينة.

III- مواقف متباينة من استهلاك الحشيشة :

تنوعت المواقف من إنتاج الحشيش وترويجه واستهلاكه، فلم يكن هنالك موقف موحد من هذه القضية، بل نجد الموقف ونقيضه داخل الأطراف المعنية بها.

1- موقف السلطة الحاكمة "بين تقنين البيع والمنع" :

من بين أموال الجباية في هذا العهد ما يعرف بالضرائب الهلالية والتي تجبى شهريا حسب التقويم القمري وكانت مفروضة على أصناف متنوعة من العقارات والأنشطة الاقتصادية والخدمية مثل "الأملاك المسقفة ومصائد الأسماك...وعلى الخمر والمزر والمغاني والبغايا وكذلك الحشيش"، وهي ضرائب يعتبرها الفقهاء غير شرعية فهي من صنف المكوس وبعضها كان محل استنكار شديد باعتبار أن مصدرها يدخل ضمن "المعاصي والمنكرات" مثل الخمور والمغاني وعمل البغايا"[60]، والحقيقة أنّ هذه المكوس سابقة للعهد المملوكي واستمر العمل بها في هذا العهد، ففي

56- **الخطط**، ج 2، ص 148-149.

57- **نفس المصدر**، ج 1، ص 106.

58- ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 4، ص 122.

59- **الخطط**، ج 2، ص 408. ابن تغري بردي، **حوادث الدهور**، تحقيق محمد كمال عزالدين، عالم الكتب 1990، ج 2، ص 501.

60- النويري، **نهاية الأرب...**، القاهرة 1929،ج 8، ص 228. **الخطط**، ج 1، ص 105-106.

عهد السلطان عزا لدين أيبك أحدث وزيره هبة الله بن صاعد بن وهب الفائزي "مظالم كثيرة... وضمن المنكرات من الخمر والمزر والحشيش وبيوت الزواني بأموال، وسمى هذه الجهات بالحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية"[61]، فتجارة الحشيشة كانت نوعا من الإقطاع المالي الذي يمنح لأمراء أو جنود مماليك في إطار الإقطاع العسكري. ونتبيّن من خلال الحوادث أنّ ضمان الحشيش الذي كان "يستأدى مشاهرة"، واستمر يرفد خزينة الدولة ويستفيد منه المقطعون طوال هذا العهد، والدليل هو إسقاط هذا المكس من حين لآخر طوال هذا العهد، لذا يمكن القول أنّ زراعة وترويج واستهلاك الحشيش لم يكن ممنوعا من الوجهة الرسمية إلاّ متى صدر مرسوم سلطاني بالمنع.

لقد كان إنتاج وبيع الحشيش هو القاعدة، غير أنّ السلطة المملوكية كانت تتصدى لهذا النشاط من حين لآخر بصورة متقطعة، وكانت تصدر أوامر بمنع هذه التجارة سواء بإصدار مراسيم أو أوامر شفوية سلطانية أو بمبادرة من والي القاهرة أو أحد كبار الأمراء المعنيين بأمن الحاضرة المملوكية. وهذا المنع قد يكون شاملا لكل أرجاء السلطنة أو أجزاء منها كأن يكون قاصرا على مدينة القاهرة. وكانت أوامر المنع أيضا سابقة للعهد المملوكي ففي أواخر العهد الأيوبي أمر السلطان نجم الدين أيوب عام 643هـ "بمنع زراعة الحشيش في البستان الكافوري فقام الأمير جمال لدين موسى بن يغمور بجمع الحشيش وإحراقه ..."[62] ووراء هذا المنع المؤقت ولا شك عدة دوافع مرتبطة بعدّة اعتبارات وأهداف يراد تحقيقها، إذ لاشك أنه وإلى جانب الوازع الديني من تقي وورع كان المنع يهدف إلى تلميع صورة السلطة الحاكمة إجمالا والسلطان القائم آنذاك لإضفاء شرعية قد تكون غير راسخة أو مهزوزة، فالجانب السياسي غير خاف عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات من قبل السلطان الظاهر بيبرس "قاهر المغول" وحامي بعض أرض المسلمين من غزو "هؤلاء القبائل المحاربة والوثنية" للتغطية على انقلابه الدموي، إثر اغتيال السلطان قطز بعد معركة عين جالوت واستئناف حركة "الاسترداد الإسلامي" وتصفية الوجود الصليبي ببلاد الشام، تتالت المراسيم والأوامر التي كان يصدرها السلطان في مدن هذا

61- **الخطط**، ج 2، ص 90.

62- **الخطط**، ج 2، ص 106. **السلوك**، ج 2، ص 36.

الإقليم والمناطق المحررة من الصليبيين وقد تضمّنت تحريم "المنكرات" ومن بينها الحشيش أو إبطال المكوس إجمالا[63]، لاقت هذه الإجراءات ترحيبا حارا ودعما من قبل الفقهاء وعامة الناس. وقد نظم القاضي ناصرا لدين أحمد بن المنير قصيدة يشيد بهذه الإجراءات فقال[64]:

لا ليس لإبليس عندنا أرب *** غير بلاد الأمير مأواه.

حرقته الخمر والحشيش معا *** حرّمنا ماؤه ومرعاه.

وقد تتابعت مراسيم الظاهر بيبرس لمنع تجارة الحشيش وغيره من "المنكرات" سواء تعلق الأمر بالقاهرة أو البلاد المصرية وكل أقاليم الإمبراطورية، ففي سنة 665 هـ "أبطل ضمان الحشيش من ديار مصر كلها ... وأمر بتأديب آكلها"[65].

وعادة ما يكون منع الحشيش من جملة ممنوعات أخرى "تعد من المنكرات"[66]، وكان فقراء الصوفية في خوانقهم عرضة لتضييقات السلطة بشأن استهلاك الحشيش وغيره من القضايا التي كانت تعد منافية للدين والأخلاق العامة، فقد اشتد السلطان جقمق في منع مالا يجوز في زواياهم[67].

قد يكون اتخاذ إجراءات المنع زراعة وتجارة بفعل الحماس الديني والأخلاقي الحاد بتنظيم حملات طويلة في الزمن فيندفع بعضهم في حماسة ملفتة إلى "مداهمة" "مواضع الفساد" التي يباع فيها ما يعد "منكرات ومعاصي" وتطهير الأرض منها، ففي سلطنة الناصر محمد قام الأمير قدادار "بكبس خط اللوق وأخذ منه كثيرا من الحشيش وإحراقه عند باب زويلة، واستمر الأمر على ذلك عدّة أشهر ما مرّ يوم إلاّ وأهرق الخمر وحرق فيه الحشيش عند باب زويلة."[68]

على أنّ هذه "الحملات" لم تكن منتظمة بل قد تحدث بالارتباط بحماس بعض كبار الأمراء المسؤولين عن الأمن مثل حاجب الحجاب

63- **السلوك**، ج 2، ص 48 و518.

64- **السلوك**، ج 2، ص 36.

65- **نفس المصدر** والجزء والصفحة.

66- **السلوك**، ج 2، ص 59.

67- ابن تغري بردي، **حوادث الدهور**، ج 2، ص 183.

68- **الخطط**، ج 2، ص 148-149.

ومعهم والي القاهرة أو المحتسب، مثلما جرى في سنة 747هـ مع أرغون العلائي زمن السلطان الكامل شعبان الذي ألح على السلطان للإذن له بمداهمة ومهاجمة "أوكار الفساد" حين صحبه والي مصر القاهرة بروضة حليمة بالقاهرة "فنزلا حين غفلة وكبسا الناس وأراق الخمور وحرق الأخصاص"[69]، أو مثلما جرى في سنة 786 هـ حين "تتبع الأمير سودون الشيخوني الموضع المعروف بالجنينة من أرض الطبالة ... وأتلف ما هنالك من هذه الشجرة الملعونة... ."[70]

وقد تكررت بصورة لافتة إجراءات المنع والمداهمات لأصناف "المسكرات" ومن ضمنها الحشيش في النصف الأول من القرن التاسع هجري وبالذات في السنوات : 818 و820 و822 و831 و832 و841 للهجرة[71].

وعادة ما كان يتم اتخاذ إجراءات المنع أو المداهمات زمن الكوارث والنكبات الديمغرافية من أوبئة ومجاعات على اعتبار أنّها عقاب ألهي بسبب الابتعاد عن جادة الدين بتفشي "ارتكاب المعاصي"[72].

على أنّ المبادرة بالتصدي لهذه الظاهرة لا تتأتى فقط من السلطة أو تحت ضغط العلماء، بل يمكن أن تكون أيضا من جماعة من الناس الورعين الذين يسوؤهم انتشار المسكرات من خمر وحشيش في أرجاء المدينة والتجاهر بذلك، فيندفعون إلى منعها دون أخذ إذن من السلطة تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "حسب فهمهم"، وقد تسببت أعمال العنف هذه في اندلاع اشتباكات عند مهاجمة مواضع "متهمة" بترويج الخمر والحشيش[73].

ولاشك في أن منع تجارة الحشيش كان يلحق أضرارا مالية بالمقطعين، إذ عادة ما تصاحب بعض أوامر المنع أو المداهمات بالتهديد باتخاذ إجراءات رادعة بمعاقبة الموقوفين فضلا عن مصادرة وإتلاف المحجوز، مع تسليط عقوبات يكون بعضها غاية في الشدّة، لذلك كان لا بدّ

69- **الخطط** ، ج 2، ص 128.

70- **نفس المصدر**، ج 2، ص 186.

71- **السلوك**، ج 6، ص391، 413، 495. ج 7، ص 185 و347. – ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 4، ص 199 .

72- **السلوك**، ج 6، ص 495. ج 7، ص 347.

73- ابن كثير، البداية **والنهاية**، بيروت – الرياض 1977، ج 14، ص 257.

من تعويضهم على هذا المورد من موارد الدخل، حيث تتخذ في بعض الحالات الإجراءات بتقديم التعويض المادي عن ذلك بمنحهم "جهات حلالا" على حد قول المقريزي[74].

تظهر هذه الأضرار في الحملة التي قادها الأمير سودون الشيخوني سنة 786 هـ السالف ذكرها بالجنينة من أرض الطبالة فبعد "أن أتلف ما هنالك من هذه الشجرة الملعونة...قبض على من يبتلعها من أطراف الناس ورذلائهم، وعاقب على من فعلها بقلع أضراس كثير من العامة" أو المعاقبة بالضرب[75].

كما تضمنت بعض المراسيم "تأديب" من يلقى عليه القبض باستهلاك الحشيش، لكن لم يعلن عن ماهية هذا التأديب[76]، وقد تكتفي المراسيم السلطانية للحد من الظاهرة بمنع "التظاهر بالحشيش" دون منع الزراعة والاستهلاك غير العلني وهذا ما يمثّل الإقرار ضمنيا باستفحال الظاهرة والاعتراف بعدم القدرة على استئصالها، ومن غير شك فإن منع تجارة واستهلاك الحشيش الذي تقوم به السلطة كلما عنّ لها ذلك كان أيضا يرتكز أساسا على الفتاوى الدينية والموقف العام السائد في المجتمع.

1- أحكام فقهية متباينة : شبه إجماع على التحريم والمنع :

بالرغم من تنوع مواقف علماء الدين بشأن هذه القضية إلا أن هنالك ولاشك اتجاه فقهي غالب يذهب ومنذ فترة سابقة للعهد المملوكي إلى المنع والتحريم، واستمر استنكار تعاطي الحشيش وتحريم وإدانة استهلاكه مع غيره من أصناف المخدرات طوال العهد المذكور. ولئن كان هذا الموقف الفقهي سابق للعهد المملوكي فإنّنا لا نعرف بالضبط أولى الفتاوى التي صدرت بشأنها، ويمكن القول باطمئنان أن هذا الموقف يرجع زمنيا في أقل تقدير إلى العهد الأيوبي، ويستند هذا الموقف على قاعدة فقهية متعلقة بالمقاصد الكبرى للإسلام وهي "حفظ الدين والعقل والنفس والمال والنسل"، وقياسا على حكم تحريم الخمر والمسكرات عموما والتي "تذهب العقل" فالحشيش وغيره من المخدرات يدخل في نطاق المحرمات فلا يجوز زراعته وترويجه واستهلاكه.

74- **السلوك**، ج2، ص 59.

75- **الخطط**، ج 2، ص 128. **السلوك**، ج 6، ص 391.

76- **السلوك**، ج 2، ص 36.

ويرتكز هذا الموقف الفقهي على مجموع المفاعيل والآثار السلبية على المستويات العقلية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية التي تنتج عن التعاطي والإدمان بناءا على الواقع المعيش، لذلك يحرم استهلاك الحشيش عقلا وشرعا حسب هذا الرأي، إذ هو يتسبب في "فقدان الرشد"، لذلك يكون المنع تأكيدا للقاعدة الفقهية القائلة بحفظ العقل، فالحشيش "مغير للعقول" ويتسبّب في فقدان "الفهم والرشد".

كما أنّ الطبّ يعضد هذا الموقف وإن كان يرى أن فيه بعض الجوانب الصحية كاستخدام المخدر في علاج بعض الأمراض، لكنّ مضاره الصحية غير خافية خصوصا عند الإفراط في الاستهلاك، فالجرعة أو الكمية الزائدة تخرج "الشخص إلى حد الرعونة وربما الموت"[77].

وفضلا على الإضرار بالقدرات العقلية للمتعاطي والتي يؤكدها الأطباء، فإنّ لتعاطي الحشيش آثارا نفسية سلبية تتمثّل في غياب الطمأنينة النفسية وفقدان "راحة البال" وغلبة السوداء. كما يؤدي إلى الاستغراق والذهول عما حوله والغياب عن الوجود والوصول إلى التهلكة[78]، وهو أيضا يخدر ويكسل ويبلد الذهن، ومضاره الصحية غير خافية، فهو يفقد المتعاطي القدرات الجنسية رغم ادعاء عكس ذلك من قبل مستهلكيه، إذ يزعم "متعاطيه أنّه يقوي المباشرة ولعل ذلك في المبادئ، وإلا فهو يحل العصب ويبرده وبالجملة فساده كبير كثير"[79].

كما يتسبب الحشيش أيضا في تغيير ملامح الوجه ويؤثر على النواحي الجمالية للجسد وخاصة على الوجه وهي "صفرة في الوجه وخضرة في الفم وحمرة في العين وسوداء في الجسد"[80] أي إلى انطفاء تدريجي لجذوة الحياة فيه.

ويتسبّب "الحشيش" أيضا في أمراض متنوعة يلخصها الأنطاكي فيما يلي : "فهو يضعف الحواس وينتن رائحة الفم ويضعف الكبد والمعدة ويوقع في الاستسقاء وفساد الألوان لتنويره الشهوة الكاذبة، وبالجملة ففساده

77- وجدي، (محمد فريد)، **نفس المرجع**، مجلد 7، ص 951. **الخطط**، ج 2، ص 128.
78- **شذرات الذهب**، ج 8، ص 398 . **الخطط**، ج 2 ، ص 128
79- وجدي، (محمد فريد)، **نفس المرجع**، مجلد 7، ص 951.
80- ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 7، ص 381. **العيني**، **عقد الجمان**، ج 2، ص 388. (حوادث عام 688هـ).- **الخطط**، ج 2، ص 414.

كبير"[81]. ويلخص الفقيه الشاعر محمد العفيف التلمساني كل ذلك في هذين البيتين :

ما للحشيشة فضـــل عنـــد آكلــها *** لكنه غير مصروف إلى رشـده
صفراء في وجهه خضراء في فمه *** حمراء في عينه سوداء في كبده[82]

كما أن لتعاطي هذا المخدر وغيره آثار اجتماعية سيئة، فهو مُهدِدّ للنظام الاجتماعي القائم حيث يلحق أضرارا بالنسيج العائلي والمجتمعي. وقد ألحت المصادر عند التعرض لهذه القضية على البعد الاجتماعي الطبقي بالتأكيد على خطورة هذه "الآفـة" على المكانة والتراتبية الاجتماعية خاصة لدى الأعيان الذين يتساوون عندها مع العامة وخاصة الرعاع بل والنزول بالمتعاطي مهما كان مركزه ووضعه الاجتماعي إلى الدرك الأسفل من الحيوانية إن لم يكن أدنى من ذلك إن كان ذلك ممكنا.

ويذكر المقرريزى أن أحدهم صنع أقراصا مخدّرة سماها العقدة وباعها بخفية، "فشاع أكلها وفشا في كثير من الناس مدة أعوام، فلما كان في سنة خمس وعشرة وثمانمائة شنع التجاهر بالشجرة الملعونة، فظهر أمرها واشتهر أكلها وارتفع الاحتشام من الكلام بها، حتى لقد كادت أن تكون من تحف المترفين.

وبهذا السبب غلبت السفالة على الأخلاق، وارتفع ستر الحياء والحشمة من بين الناس، وجهروا بالسوء من القول، وتفاخروا بالمعايب، وانحطوا عن كل شرف وفضيلة، وتحلوا بكل ذميمة من الأخلاق ورذيلة، فلولا الشكل لم تقض لهم بالإنسانية، ولولا الحس لما حكمت عليهم بالحيوانية، وقد بدأ المسخ في الشمائل والأخلاق المنذر بظهوره على الصور والذوات، عافانا الله تبارك وتعالى من بلائه"[83].

كما يتسبّب "الحشيش" في كارثة أخلاقية بفقدان "الوقار والإتيان بأفعال تخرج عن ذلك"، بل هي تنزل متعاطيها من أعيان الناس إلى مصاف الرعاع والأراذل. وقد لخّص المقريزي هذه المنزلة التي يوقع فيها المتعاطي والمدمن نفسه فقال : "وبهذا السبب غلبت السفالة على الأخلاق،

81- عبدالباري، (عواطف)، **نفس المرجع**، ص 80.

82- ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 7، ص 381. – العيني، **عقد الجمان**، ج 2، ص 388.

83- الخطط، ج 2، ص128.

وارتفع ستر الحياء والحشمة من بين الناس، وجهروا بالسوء من القول، وتفاخروا بالمعايب، وانحطوا عن كل شرف وفضيلة، وتحلوا بكل ذميمة من الأخلاق ورذيلة، فلولا الشكل لم تقض لهم بالإنسانية، ولولا الحس لما حكمت عليهم بالحيوانية، وقد بدأ المسخ في الشمائل والأخلاق المنذر بظهوره على الصور والذوات..."[84].

فالنظرة القيمية والطبقية هنا واضحة، حيث اعتبر المتعاطون من الشرائح الاجتماعية التي ينظر لها باحتقار وازدراء، وكان هؤلاء أنفسهم يسعون لعدم الجهر بتعاطيهم الحشيش بسبب النظرة السلبية إذ كان لا يتعاطى "الحشيش" إلا "أراذل الناس، ومع ذلك فهم يأنفون من انتسابهم لها لما فيها من الشنعة "[85].

هكذا كانت نظرة الناس للمتعاطين للمخدر، وكان الاتجاه العام يحرم استهلاك هذه المادة، ولكنّنا لا نعرف طبيعة العقوبات التي قرّرها الفقهاء لردع المتاجرين والمتعاطين لها.

يمكن إذا القول أن هنالك غموضا بشأن عقوبة التعاطي إذ لا نجد أية إشارة في المصادر عن ماهية العقوبات الشرعية التي كان يؤخذ بها عند معاقبة المستهلكين، ففي مرسوم الظاهر بيبرس نجد الأمر "بتأديب آكلها" كما أسلفنا، لكننا لا نعلم طبيعة هذا التأديب الذي كان يطبق، فهل هو نفس ما يسلّط على من يتناول الخمر ؟

كما وقعت الدعوة لتطبيق عقوبات الشرع بإقامة الحدّ على المتعاطين عند التعرض لطائفة القلندرية[86]، لكنّنا لا نعرف طبيعة هذه العقوبة الردعية التي وقعت الدعوة إلى تطبيقها، فهل كانت أيضا هي نفس عقوبة شارب الخمر ؟

نحن لا نملك إجابة عن هذا السؤال، لذلك نعتبر ما قام به الأمير حاجب الحجاب سودون الشيخوني من "قلع أضراس من تم إيقافه من العامة المستهلكين للحشيش" عند شنه حملة تأديبية على مواضع بالقاهرة مجرّد اجتهاد شخصي تميز بفظاعته ولا يدخل بتاتا في باب العقوبات الشرعية.

84- **الخطط**، ج 2 ، ص128.

85- **الخطط**، ج 2، ص 128-129.

86- **البداية والنهاية**، ج 14، ص 274.

أمّا علماء العصر فتصدوا لتوضيح حكم الشرع بشأن استهلاك الحشيش وتوضيح خطورته على المجتمع وسلامته وهو ما يشي بخطورة الظاهرة واستفحالها.

2- نحو تزايد عدد المؤلفات بشأن الحشيش خصوصا منذ أواخر العهد المملوكي :

تعود جلّ المؤلفات المذكورة إلى أواخر العهد المملوكي وبدايات العهد العثماني ولعل في ذلك إشارة واضحة إلى التفشي الخطير لاستهلاك المخدرات وتحولها إلى آفة تنخر المجتمع اضطرت الفقهاء للكتابة بشأنها لتوضيح موقف الفقه بشأنها وتحذير الناس من العواقب الدينية والأخلاقية والصحية والاجتماعية المنجرة عن ذلك. وهذه المؤلفات تتعلق بأصناف عدّة من المخدرات مثل الحشيش والأفيون والبنج والكيف وحتى القات. ومن هذه المؤلفات رسالة في تحريم الحشيش لبرهان الدين إبراهيم الحنفي مفتي حلب بعنوان "رسالة في تحريم الحشيش والبنج"، كما وضع الفقيه محمد بن محمد بن عمر الدمشقي الحنفي مفتي الشام رسالة في تحريم الأفيون. كما ألف أبو العباس أحمد بن محمد السعدي الشافعي رسالة بعنوان "تحذير الثقات عن أكل الكفتة والقات"[87].

وفي القرن الرابع عشر للميلاد ألف الشيخ أبوعبد الله محمد بن عبد الله الزركشي رسالة شهيرة استهلها بقوله : "أما بعد فهذه فصول في الكلام عن الحشيشة اقتضى الحال شرحها لعموم بلوى كثير من السفلة بها وتوقف كثير من الناس في حكمها ..... ولم يجدوا للسلف فيها كلاما"[88].

لقد كان جلّ هؤلاء من المخضرمين الذين عاشوا ما بين أواخر العهد المملوكي وبداية العهد العثماني، وهذا الأمر له دلالاته الواضحة الأمر إذ يؤكد على استفحال الظاهرة بشكل خطير وتحولها إلى آفة، وكان لا بدّ للفقهاء من توضيح الموقف الشرعي بشكل حاسم والتصدي لهذا الخطر الذي يهدد سلامة المجتمع.

87- الحنبلي (ابن العماد)، **شذرات الذهب**، ج 8، ص 284 و346 و370.

88- ذكره سويف (مصطفى)، نفس المرجع، ص 41. عن :

Rosenthal (F.) ; *The harb Haschisch versus Médiéval Muslim Society*, Leiden, E.J. Brill, 1971.

أمّا الصورة التي شاعت عن متعاطي الحشيش وأوساطهم فتبدو من خلال هذه المصادر غير ايجابية، بل هي في غاية السلبية والقتامة، فشجرة الحشيش كانت تنعت بأقذع النعوت باعتبارها مصدر المصائب والمسؤولة عن شتى المضار التي تلحق بالفرد والمجتمع على شتى الأصعدة فهي: الحشيشة الخبيثة والحشيشة الخسيسة والشجرة الملعونة، وهي من أرذل الخبائث ومن القاذورات المحرمة.

وقد كيلت أيضا أشنع النعوت للمستهلكين والمدمنين من قبيل "حشاش" و"الحشاشين الفسقة" أو "الأراذل" أو "السفلة" وغيرها من النعوت، فجمع "الحشاش" بذلك كل الصفات السلبية والانحطاط الأخلاقي، بل هو مثال صارخ لهذا الانحطاط الأخلاقي، لكن رغم شبه الإجماع على تحريم استهلاك الحشيش فإنّ أصواتا أخرى من داخل الوسط الفقهي ومن خارجه تبدو نشازا بإعلانها عن رأي آخر في هذه المسألة.

3- مواقف غير معترضة : مواقف نشاز معزولة وهامشية :

تهم هذه المواقف المناقضة جزئيا أو كليا للموقف السابق أطرافا عدّة :

أ) موقف فقهي مرن، لكنّه معزول لا صدى له تقريبا عند عموم الفقهاء، ويمثل قلة داخل المنظومة الفقهية لكنها تظل أقلية هامشية وشاذة يثير موقفها الاستغراب والاستهجان، رغم عدم وجود نص صريح في القرآن أو السنة في هذه القضية، حيث لم يرد بهما ذكر للحشيش، وهذا ما جعل فقيها مثل القاضي الحنفي جمال الدين يوسف بن موسى الحلبي يفتي باستهلاكه حسب رواية ابن العماد الحنبلي الذي يذكر أنّ القاضي المذكور كان قد "استقر بقضاء الحنفية لمدة بضع أشهر فباشرها مباشرة عجيبة"، إذ "قرّب إليه الفساق، واستكثر من استبدال الأوقاف وقتل مسلما بنصراني... واشتهر أنّه كان يفتي بأكل الحشيش بوجوه من الحيل في أكل الربا"[89].

ولئن كانت طائفة الفقهاء تستهجن وتحرّم تعاطي "الحشيش" فإنّ طائفة الصوفية قد اشتهرت أكثر من غيرها باستهلاكه.

ب) موقف المتصوفة : هو صوت آخر من داخل المنظومة الدينية، ولكنّه صوت لا يستنكف استهلاك الحشيش وغيره من أصناف المخدرات

89- ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج 7، ص 40. (حوادث عام 726هـ)

ولا يراه يتعارض مع الشريعة أوالحقيقة، لذلك رفض التقيّد بالفتاوى واعتبر الاستهلاك شيئا خاصا، فقد ورد في توصية الشيخ حيدر الذي ينسب إليه اكتشاف الحشيش أنّ هذا الأمر مقتصر على الصوفية ولا شأن له بعموم الناس لذلك أوصى بإخفاء سرّ هذا المخدّر، حيث جاء على لسان أحد أتباعه قوله بضرورة أن "لا نعلم به أحدا من عوام الناس، وأوصانا أن لا نخفي سرّ هذا الورق عن الفقراء ليذهب همومهم الكثيفة ويجلو بفعله أفكارهم الشريفة"[90]. وهذ الوصيّة تفيد بما لا يدع مجالا للشكّ بأنّ الصوفيّة كانوا لا يأخذون بعين الاعتبار الموقف الفقهي السائد بشأن تحريم استهلاك الحشيش.

وقد كان هذا الموقف محل استهجان ونقد شديدين من قبل العلماء، حيث استنكر كثير من المعاصرين الوضع الذي آل إليه أمر الصوفية، فشنّ بعضهم حملات عنيفة على الصوفية واتهمهم "بالانحلال والتهتك"، وهذا النقد الشديد لسلوك الصوفية في هذا العهد يؤكده أيضا السبكي لكن دون أن يعممه على كل مرتادي الخوانق من الصوفية، فهو يميز بين الصادقين منهم والدخلاء إذ يقول : "فهؤلاء القوم إذ اتخذوا الخوانق ذريعة للباس الزور، وأكل الحشيش والانهماك على حطام الدنيا، لا سترهم الله وفضحهم على رؤوس الأشهاد، ولكن فيهم ولله الحمد، من لا يدخل الخانقاه إلاّ ليقطع علائقه ويشتغل بربه ويرضى بما تهيأ له منها معينا على سدّ رمقه وستر عورته."[91]

كما يستشهد المقريزي بأبيات للشيخ فتح الدين محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري تعرّض بالصوفية وببلوغهم الدرك الأسفل من الانحطاط، فيقول :

ما شروط الصوفي في عصرنا اليو *** م سـوى ستة بغيـر زيادة
هـي نيك العلوق والسكر والسـط * ** لـة والرقص والغنا والقيادة
وإذا ما اهـتدى وأبـدى اتحـادا *** وحـلولا مـن جهله وأعاده
وأتـى المنكرات عقـلا وشـرعا *** فهو شيخ الشيوخ ذو السجادة.

ويضيف "وتلاشى الآن حال الصوفية ومشايخها حتى صاروا من سقط المتاع، لا ينسبون إلى علم ولا ديانة وإلى الله المشتكي"[92].

90- **الخطط**، ج 2، ص 126.
91- السبكي، **نفس المصدر**، ص 125.
92- **الخطط**، ج2 ، ص414.

وقد عُدّت القلندرية طائفة "ذات سلوكيات شاذة" وصادمة لقيم المجتمع بسبب أسلوب عيشها، فكانت محلّ سخط العلماء وقطاعات واسعة من السكان، فعند ذكره لوصول مرسوم السلطان إلى دمشق (761هـ) بمنع دخول القلندرية إلى "بلاد السلطان" ما لم يتركوا زيّ الأعاجم والمجوس وترك حلق لحاهم وحواجبهم، ومن لم يلتزم بذلك يعزر شرعا"، يعلق ابن كثير على ذلك بأن "اللائق أن يؤمر بترك أكل الحشيشة الخسيسة وبإقامة الحد عليهم بأكلها وسكرها كما أفتى بذلك بعض الفقهاء"[93].

والحقيقة أنّ القلندرية كانت لا تمثل كل طوائف الصوفية إلا أنّ الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو التصاق تعاطي الحشيش أساسا بفقراء الصوفية عامة، ورغم عدم وجود نصوص صريحة من قبل هؤلاء تعترض على حكم التحريم، فإن جماعات أخرى جهرت بهذه المعارضة.

ج) موقف زمرة أصحاب النزعة "المتحررة" :

هم من لا يأبهون كثيرا بالحكم الفقهي السائد القائل بالتحريم أو هم من اللامبالين به والمتحدين للقيم السائدة، ويعبّر موقفهم عن فهم وموقف قطاعات من السكان صغيرة أو كبيرة هامشية أو غير هامشية من الحياة وكيفية عيشها وهو حب للحياة كما يرتأونها، ومن ضمن هؤلاء من تطلق عليهم بعض المصادر "أصحاب الظرف والخلاعة".

كان لبعض أهل الظرف والخلاعة من الأوساط الأدبية موقف يؤكّد على مزايا الحشيش لما يحققه من المتعة والسعادة الروحية والعيش ولو لفترة قصيرة من الزمن مع سعادة ونشوة وولوج إلى "جنة اصطناعية وهمية" بعيدا عن منغصات الحياة اليومية ومتاعبها، وبمعنى آخر هو يوفّر حالة من الهروب والبحث عن جنة "اصطناعية " واقتناص مباهج الحياة وبالتالي قالوا برفض الحكم الفقهي بتحريمها مستندين لعدم وجود نص صريح في الدين بشأنها، ورأوا أنّ العقل يدعّم هذا الرفض للتقيد بأحكام الشرع دون أن يعني ذلك تحقيرا من شأنه أو ازدراء له، حيث يقول أحدهم[94] :

في خمار الحشيش معنى مرامي **** يا أهيل العقول والأفهـــام.
حرّموها من غير عقل ونقـــــل *** وحرام تحريم غير الحرام.

93- ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 14، ص 274.

94- العيني، **عقد الجمان**، ج 2 ، ص 389 .(حوادث عام 688هـ).

كما يورد المقريزي عند تعريفه "بمكتشف الحشيش" أبياتا من قصيدة للأديب محمد بن علي الأعمى الدمشقي يفضّل فيها الحشيش على الخمر[95] منها :

ولا نصَّ في تحريمها عند مالك *** ولا حدّ عند الشافعي وأحمد.
ولا أثبت النعمان تنجيس عينـها *** فخذها بحدّ المشرفـي المهـند.

وفضلا عن الفوائد المزعومة للحشيش من الناحية الطبية والعلاجية والمزاعم بشأن شحذه الطاقة الجنسية، فأنّ الطب آنذاك يؤكد أنّ ذلك يكون في بدايات استهلاك الحشيش أو هو يوهم بذلك لأن المتأكد أنّه يؤدي على المدى الطويل إلى إخماد هذه الجذوة الجنسية، ويذكر ابن البيطار "وزعم متعاطيه أنه يقوي الجماع، ولعل ذلك في المبادئ، ثم يحصل العصب لبرده"[96]. والزعم أيضا أن استهلاكه يمكّن صاحبه من الراحة النفسية بتلاشي حالات الضغط النفسي وإبعاد الهموم، لا يعتدّ به إذ "يحصل منه التفريج أولا، إلاّ أنه فيما بعد يخدر ويسكر ويبلد ويضعف الحواس وينتن رائحة الفم ويضعف الكبد ..."[97]

لكنّنا نجد مقابل ذلك دعوة مضادة للإقبال على تناول الحشيش والتمتع بالمسرات ولذات العيش والنأي عن هموم الحياة قبل فوات الأوان، حيث لم يستنكف بعض الشعراء الجريئين من مدح فضائل الحشيش والدعوة الحارة لتعاطيه، ويعكس ذلك نظرة إلى الحياة، وفي ذلك يقول أحدهم :

يا نفـس ميـلي إلــى التصابـي *** فاللـــهو منـــه الفـــتى يعيـش
ولا تمـــلي مـــن سكـــر يـــوم *** فإن أعـــوز الخـــمر فالحشـــيش

أما عن التأثير الذي يحدثه المخدر لدى المتعاطي، فيقول أحمد بن الصائغ المغربي :

عاطني خضـــــــــــراء كافورية *** يكتب الخمر لها من جندها
أسـكرتـــنا فـــوق ما تسكـــرنا *** وربحـــنا أنفسنا مـــن حدّها.

95- **الخطط**، ج 2، ص 127.
96- وجدي (محمد فريد)، **نفس المرجع**، مجلد 7، ص 591.
97- **نفس المرجع**، مجلد 7، ص591.

كما تغنى الشعراء المتحمسون بالأحاسيس الجميلة التي يحدثها المخدر لدى المتعاطي إذ يجعله يحلّق في سماوات بعيدة، ويتسامى عن العالم الأرضي ويعيش لبعض الوقت في "جنة اصطناعية وهمية"، فيكون في حالة من النشوة والسعادة بعيدا عن ضغوط الحياة بفضل "حشيشة الأفراح" :

فحشيشة الأفراح تشفع عندنا *** للعاشقيـــن ببسطها للأنـــفس.
ودع المعطل للسـرور وخلّني *** من حسن ظنّ الناس بالمنمّس[98]

والحشيشة هي سلوى العاشقين والمحبين تخفف عنهم ألم البعد وهجر الحبيب :

كفٌ كفَّ الهمومَ بالكفِّ فالكـ *** فُّ شفاء للعاشق المهمومِ.

كما أنّ توهم متعاطيها بالقوة الخارقة التي يمنحها الحشيش عند المتعاطي هي :

يغدو الفقيـــر إذا تناول درهـــما *** منها له تيها علـــى الأمراء.
وتراه من أقوى الورى فإذا خلا *** منــها عددناه مــن الضعفاء.

بل أن الدعوة لاستهلاكه تمنح صاحبها أجرا أخرويا، حسب قول الأديب المعمار الذي عاش في القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر للميلاد:

يا من على الخمر أنكر غاية النكران *** لا تمنع القسّ يملأ الدن والمطران
وأمُر ببلع الحشيشة تكتسب أجـران *** وتغتنم دعوة المصطول والسكران[99]

ويبدو وكأن هنالك منافسة بين الخمر والحشيش فكان بعضهم يفضل الحشيش على الخمر لعظيم أثره في النفس :

دع الخمر واشرب من مدامة حيدر *** معنبرة خضراء مثل الزبرجد[100]

وهذا الصنف من الشعر يذكّرنا بشعراء الخمر وما اصطلح عليه بالخمريات وهو غرض من أغراض الشعر العربي الذي يقدم صورة أخرى عن مجتمع ذلك العصر.

98- **الخطط**، ج 2، ص 127.

99- ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 4، ص 77.

100- **الخطط**، ج 2، ص 127.

الخاتمـــــــة :

لم يكن الحشيش والعديد من المخدرات الأخرى أمرا غريبا عن المجتمع المصري وغيره من أقاليم المشرق الإسلامي إذ أنّ بعضها يعود إلى عهود تاريخية سحيقة، غير أن انتشار استهلاك الحشيش وتعاطيه شهد توسعا كبيرا منذ العهد الأيوبي ليرتقي إلى مصاف الظاهرة اللافتة إذ عم الاستهلاك أفرادا وجماعات تنتمي لمختلف طبقات المجتمع رغم أن فقراء الصوفية تميزوا عن غيرهم.

ورغم أنّ الاتجاه الفقهي العام كان يصنّف الحشيش وغيره من المخدرات ضمن المواد المحرم استهلاكها لكونها آفة وشرا يتهدد المجتمع وقيمه وجرحا آخر يضاف إلى جراحات مصر الأخرى، إلا أنّ ذلك لم يمنع تجاهل عدّة أوساط لهذا المنع في حين كانت السلطة الحاكمة رغم تقنينها للاستهلاك تقوم بين الحين والآخر بحملات لمنع تجارة واستهلاك هذه المادة، لذلك تواصل ولاشك ازدهار الظاهرة، دون أن نرى أي مؤشر على تقلّصها بل ستضاف إلى ما كان يوجد عقاقير مخدرة جديدة وكذلك مواد منشطة جديدة ستنتشر بشكل كاسح ونعني بذلك قهوة البنّ، لكن السجال الفقهي بشأنها سيكون مختلفا جذريا عن قضية الحشيش.